

رئيس الوزراء العراقي يقامر بمستقبله السياسي عبر قرارات غير شعبية

تحمل تبعات تركة ثقيلة والتعرض لضغوط الأحزاب التي أوجدتها



خوذة «نقلية» للتوقي من ضربات سياسية

برميل نطق يومياً، ونصف إيرادات المصارف الحدودية وغيرها إلى الحكومة الاتحادية، مقابل حصة في الموازنة تبلغ 12.6 في المئة. وجرى تضمين الاتفاق في مشروع الموازنة، إلا أن كتلاً سياسية في البرلمان ترفض الاتفاق، وهو ما يعيق تمريره في البرلمان.

وقال بيان مكتب الكاظمي إنه تم «الاتفاق على تكثيف عقد الجلسات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لضمان إقرار موازنة إصلاحية تحفظ حقوق المواطن، وفي أقرب وقت».

وتأتي الخلافات بشأن الموازنة وسط أزمة مالية تعانيها البلاد جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ مطلع العام الماضي، بسبب تداعيات فايروس كورونا. وتغطي إيرادات بيع النفط نحو 95 في المئة من نفقات الدولة.

وتدار البلاد حالياً في الوقت الحالي وفق موازنة عام 2019، حيث لم يتم إقرار موازنة للعام المنقضي جراء الخلافات السياسية أيضاً.

وأقرت الحكومة في 22 ديسمبر الماضي موازنة 2021 بقيمة نحو 113.1 مليار دولار، ويعجز إجمالي يبلغ نحو 32.4 مليار دولار، وأحالتها إلى البرلمان للتصويت عليها.

إلا أن رئيس اللجنة المالية البرلمانية هيثم الجبوري قال لوكالة الأناضول إن لجنة صوّتت لصالح خفض حجم الموازنة إلى نحو 89.6 مليار دولار، والعجز إلى نحو 17.2 مليار دولار.

كما لا تزال خلافات تدور بين الكتل السياسية بشأن حصة إقليم كردستان العراق من الموازنة المالية. وفي ديسمبر الماضي توصلت بغداد وأربيل إلى اتفاق بشأن الموازنة المالية، بنص على تسليم الإقليم كمية 250 ألف

الحبوبة التي من شأنها أن تعالج جزءاً كبيراً من مشاكل الاقتصاد العراقي التي يعاني منها منذ عقود.

ولفت إلى «ضرورة الأخذ بمبدأ العدالة في توزيع الثروة بين مناطق العراق كافة، وفق مبادئ الدستور، وعدم إقحام المناقصات السياسية في ملف قوت المواطن ومستوى الخدمات المقدمة إليه».

قرارات مناقضة تماماً لعودة تحسين ظروف العيش والحد من البطالة التي أصدرتها الحكومة استجابة لضغوط الشارع

الخاص، لتحمل دوره في تسريع عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل، مضيفاً «لن نصل إلى التنمية الحقيقية دون مكافحة منهجية للفساد».

وعلى مدى الأشهر الماضية تعرض الكاظمي لانتقادات واسعة خاصة من الكتل السياسية الشيعية، بسبب جملة قرارات أمنية واقتصادية أصدرها، واعتبرت تجاوزاً لصلاحيات الحكومة المؤقتة التي شكلت لغرض إتمام عملية الانتخابات المبكرة في البلاد المقرر إجراؤها في العاشر من شهر أكتوبر المقبل.

واتخذ الكاظمي مجموعة من القرارات منها إقالة قادة أمنيين في وزارة الدفاع والداخلية والحشد الشعبي والأمن الوطني، وفرض سيطرة القوات الحكومية على المعابر، فضلاً عن اعتقال العشرات من المسؤولين بتهم تتعلق بالفساد.

وبسبب شخّ الموارد المالية للدولة، وأيضاً بسبب مزايادات الأحزاب السياسية على الحكومة، تعمّر تمرير موازنة الدولة الأمر الذي وضع الكاظمي أمام تحدٍّ إضافي.

وَدعا رئيس الوزراء مجلس النواب (البرلمان) إلى عدم إقحام الخلافات السياسية في موازنة البلاد المقبلة للعام الجاري، والتي تنتظر إقرارها في البرلمان. جاء ذلك خلال اجتماع عقده الكاظمي مع أعضاء اللجنة المالية النيابية في مقر الحكومة ببغداد.

وقال الكاظمي خلال الاجتماع إن «الموازنة المالية تهدف إلى الإصلاح المالي والاقتصادي ودعم القطاعات

تركيز تركي على التصالح مع الخليج

الدوحة - تظهر الجولة التي يبدأها وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو، الثلاثاء، في منطقة الخليج مدى اهتمام تركيا بفتح صفحة جديدة من العلاقات مع بلدان تلك المنطقة الغنية والمستقرة وذات التأثير المتزايد في سير الأحداث بمنطقة الشرق الأوسط ككل. وتشمل جولة أوغلو الخليجية كلاً من الكويت وسلطنة عمان وقطر.

وجاء في بيان صدر، الإثنين، عن وزارة الخارجية التركية أن الجولة ستستمر حتى 11 فبراير الجاري، ويلتقي الوزير خلالها مع نظرائه في تلك البلدان ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى، لبحث «العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك». كما سيلتقي مع رجال الأعمال الأتراك الناشطين في البلدان الثلاثة.

وبينما ترتبط أنقرة بعلاقات جيدة مع كل من الكويت وسلطنة عمان، وبالعلاقات أكثر متانة مع قطر، يظل هدفها الرئيسي، تطبيع العلاقات بشكل كامل مع المملكة العربية السعودية بعد سنوات من التوترات أثارتها الحملات التي شنتها تركيا ضد المملكة ورموزها وربطها مراقبون بطموحات الرئيس رجب طيب أردوغان لترزيم العالم الإسلامي، وسياسات التمدد خارج الحدود التي انتهجها وخاضت بلاده بسببها صراعات متعددة بعيداً عن مجالها.

الوجود العسكري التركي في قطر محدود ولا تسمح قوى دولية على رأسها الولايات المتحدة بأن يتناقض مع مصالحها

ولا يستبعد متابعون للشأن التركي ارتباط رغبة أردوغان في ترميم العلاقة مع السعودية بمراجعات جزئية لسياساته تتضمن الحد من طموحات الزعامة التي جرّته إلى أوهام وقف على صعوبة تحقيقها على أرض الواقع، والتوجه نحو انتهاز قدر أكبر من الواقعية.

وتقتضي الواقعية بحسب هؤلاء محاولة الاستفادة اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً من العمل جنباً إلى جنب المملكة بدلاً من محاولة خلخلة مكانتها في العالمين العربي والإسلامي وإزاحتها عن تلك المكانة.

ويصر البعض أن نجاح تركيا في التوسّع إلى الخليج عبر قطر وتركيز وجود عسكري لها هناك، يظل محدود التأثير لأن أنقرة لا تستطيع تحريك تلك القوات بحرية وتوظيفها في أي أهداف تتناقض جزئياً أو كلياً مع مصالح القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الحاضرة عسكرياً بقوة على أرض قطر عبر قواتها الموجودة في قاعدة العديد.

ومع أن أنقرة تستفيد مالياً واقتصادياً من علاقتها مع قطر، إلا أن تطوير علاقاتها مع السعودية ينطوي على فوائد أكثر بكثير لاقتصادها المرهق والمتأثر بجائحة كورونا وأيضاً

أبرز مظاهرها. والاعتماد على تركيا في مجال التجارة والأمن وغيرها. وقالت الوكالة إن تلك التحركات تقوم على موافقة تركيا على التخلي عن دعم جماعة الإخوان المسلمين المصنفة كتكظيم إرهابي في عدد من الدول العربية، وهي قضية بحسب مصدر تحدث للوكالة طالباً عدم الكشف عن هويته، محورية لبلدان خليجية ولحليفهم المقربة مصر.

وفي أوج الحملة التي كانت قد انخرطت فيها تركيا وعناصر جماعة الإخوان الذين تؤويهم وتدعمهم، ضد السعودية باستخدام قضية مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول في أكتوبر سنة 2018، ووقفت أنقرة على حجم الخسائر المادية المباشرة التي يمكن أن ترتب على مواصلة استعدادها للرياض، وذلك من خلال حملة مقاطعة البضائع التركية في الأسواق السعودية تبرزت منها سلطات المملكة لكنها شكلت مع ذلك مبعث قلق للحكومة التركية التي لا تريد فقط الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع السعودية لكنها، تطمح بشكل أكبر إلى تنميتها والاستفادة من ثراء المملكة واتساع سوقها الاستهلاكية في ظل الصعوبات المتزايدة التي يواجهها الاقتصاد التركي والتي يمثل تذبذب الليرة التركي أحد أبرز مظاهرها.



العلاقة مع قطر جيدة لكننا لا نلبي كل الطموح

الامر الذي لن يتكرر في حال إقرار هذه الأنظمة وفق الإجراءات النظامية. وأوضح أنه قد أعدّ قبل سنوات ما عرف باسم مشروع مدونة الأحكام وفقاً للتشريعات التي تبين وجود هذه التغيرات التي لا تأتي باحتياجات المجتمع وتطلعاته، ولذا رُئي إعداد مشروعات تلك الأنظمة الأربعة، مع الأخذ فيها بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية، ويراعي التزامات المملكة فيما يخص المواثيق والاتفاقيات الدولية، مشيراً إلى أن عملية تطوير المنظومة التشريعية مستمرة، وتستند هذه التشريعات تبعاً خلال هذا العام.

ستُحال إلى مجلس الوزراء وأجهزته لدراستها ومراجعتها وفق الأصول التشريعية، تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الشورى وفقاً لنظامه، ومن ثم إصدارها وفقاً للأصول النظامية المتبعة في هذا الشأن.

وأعلن ولي العهد السعودي أن مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات، ستتمثل موجة جديدة من الإصلاحات التي ستشتمل على إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية وزيادة موثوقية الإجراءات والليات الرقابة، كونها

الرياض - قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إن بلاده تسير وفق خطوات جادة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال تطوير وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وترسخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز تنافسية المملكة عالمياً من خلال خطوات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحددة. وأكد ولي العهد، الإثنين، أن مشروع نظام الأحوال الشخصية الذي يجري استكمال دراسته يُعدّ أحد أربعة مشروعات أنظمة تعمل الجهات ذات العلاقة على إعدادها، موضحاً أنها